واقع الأمن الغذائي وسبل تحقيقه في الجزائر

The Reality of Food Security And the means to achieve it in Algeria

بعلول نوفل[1]، عبابسة سمية[2]

[1] جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، newfel.baaloul@univ-oeb.dz

[2] جامعة العربي ن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، soumiababsa@gmail.com

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع الأمن الغذائي الذي أصبح غاية تسعى لتحقيقها معظم الدول، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعددة، وفي هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وضعية الجزائر في مجال الأمن الغذائي وفق مؤشرات الأمن الغذائي العالم.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من أن الجزائر حققت تحسن نسبي في مركزها العالمي وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي، إلا أنه لازال دون المتوسط وبعيد عن المستوى المطلوب حسب المؤشر العالمي للأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، السياسة الزراعية، الجزائر .

تصنيف JEL : XN1 ،XN2.

Abstract:

This study addresses the topic of food security, which has become a fundamental goal pursued by most countries, especially in light of the current global economic transformations and the various challenges they pose. Within this context, the aim of this study is to assess Algeria's status in the realm of food security based on global food security indicators.

it has concluded that despite Algeria's modest relative improvement in its global ranking and within the Middle East and North Africa region according to the Global Food Security Index, it still remains below the global average and falls short of the required level as per the global food security indicator.

Keywords: Food Security, Food Gap, Agricultural Policy, Algeria .

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

* **المؤلف المرسل:** بعلول نوفل، newfelbaaloul_eco@yahoo.com.

1.مقدمة:

تعد مسألة الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات القطرية في الوقت الراهن لا سيما في ظل موجة الارتفاع الشديد لأسعار الغذاء على المستوى العالمي وتزايد الطلب المحلي على الغذاء باستمرار. الأمر الذي دفع الحكومات إلى البحث عن الآليات والإجراءات المؤسساتية التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والحد من التبعية إلى الأسواق الدولية لتوفير غذاء امن ومستقر وصحي لشعوبها.

ويعد فرع الصناعات الزراعية الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي التحويلي على المستوى العالمي قدرة على تحقيق هذا الهدف, من خلال دوره المتعاظم والمتزايد في إشباع الحاجات الاستهلاكية الغذائية المتنامية بطرح منتجات غذائية في غير مواسم إنتاجها بالكمية والنوعية التي تسمح بالوفاء باحتياجات المستهلكين بصورة مستمرة، مع مراعاة واحترام معايير ومواصفات الإنتاج التي تحمي صحة المستهلك وحتى البيئة

غير أن الفرع في الجزائر يعد غير قادر على الاستجابة لتطلعات المستهلك الجزائري، وتغطية احتياجاته الغذائية المتنامية سواء من الناحية الكمية أو النوعية والسعرية, وهو ما يجعل دوره محدودا في تحقيق الأمن الغذائي, نظرا لارتباطه الوثيق بالأسواق الدولية لتوفير المدخلات الأولية للعملية الإنتاجية أو السلع النهائية الموجهة مباشرة للاستهلاك بسبب ضعف مرونة جهاز الإنتاج الزراعي الوطني وتراجع إنتاجيته وهو ما يجعل أسعار المنتجات الغذائية غير مستقرة لارتباطها بالتقلبات السعرية الحاصلة في الأسواق الدولية وأمام استمرار هذا الوضع، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي الذي مفاده:

ما واقع الأمن الغذائي في الجزائروفيما تتمثل أهم سبل تحقيقه مستقبلا ؟

فرضيات الدراسة :

- ✓ إن قطاع الزراعة في الجزائر يعاني من مشاكل هيكلية عديدة، على رأسها ضعف التمويل ونقص التكنولوجيا وقلة التنسيق، بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص فضلا عن سوء استعمال الموارد المتاحة ؛
- ✓ تسعى الجزائر لتحقيق سيادتها الغذائية على الرغم من التحديات التي تواجهها ؛
- ✓ جعل أمن الجزائر الغذائي أكثر استدامة يتطلب تعزيز الاستثمار في الزراعة وجعل القطاع أولوية وطنية .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدارسة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي في الجزائر وكذا في العالم في أعقاب توالي الأزمات بين مناخية صحية وسياسية، من خلال البحث في انعكاسات هذه العوامل وسبل تخطيها ومثيلاتها في المستقبل .

منهجية البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي لتقديم الأطر النظرية للأمن الغذائي والتطورات العالمية مستعينين بالأداة التحليلية لشرح مختلف الإحصائيات والأرقام .

هيكل البحث:

بناء على طبيعة الموضوع، تم تقسيمه إلى المحاور الآتية ذكرها :

- ✓ الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي ؛
- ✓ واقع الأمن الغذائي في الجزائر ؛
- ✓ السياسات والبرامج المتبعة من قبل الجزائر بهدف تطوير القطاع الزراعي ؛
- ✓ سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر .

2. الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي:

1.2. مفهوم الأمن الغذائي:

إن مصطلح الأمن الغذائي كثر استخدامه منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، وأخذ هذا المصطلح عدة اتجاهات منذ أزمة الغذاء العالمي بين عامي 4120م و4121م والتي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الغذاء وانخفاض كبير في المخزون العالمي من الطعام، وتبع ذلك أزمات سياسية دولية جعلت من الغذاء والنفط أهم سلعتين استراتيجيتين في الاقتصاد العالمي، بالتالي أصبح مفهوم ألأمن الغذائي ينصب على نشاطين اقتصاديين هما المخزون الاستراتيجي الغذائي إلا أن كلا المفهومين لا يعنيان الأمن الغذائي ولكن قد يعنيان الإنتاج الغذائي، للدولة والاكتفاء الذاتي من الطعام، والفرق بينهما واضح، فالإنتاج الغذائي داخل في عملية تحقيق الأمن الغذائي بمعني آخر أن الإنتاج الغذائي يشكل عنصرا من عناصر الأمن الغذائي، (موسى علي، 2006) لأن الإنتاج الغذائي هو عملية توظيف للموارد توظيفا مباشرا للإنتاج، بينما الأمن الغذائي المطلق هو حالة استقرار غذائي تتضافر فيها جهود الإنتاج الغذائي لكي يكون الجميع في حالة تسمح لهم بالحصول على غذائهم في الوقت المناسب وبالتالي فإن جهود الأمن الغذائي بالإضافة إلى الإنتاج

الغذائي يشمل جانب الإنتاج – القدرة الشرائية للأفراد الذين لا ينتجون الغذاء، كما تدخل أيضا فيها حركة التوزيع لسلعة الغذاء وهي سلسلة تحريك السلع من مكان الإنتاج إلى مكان الاستهلاك وتشمل التسويق. من دعامات الأمن الغذائي، استتباب الأمن العام، وأيضا الأمن لدى المنتج والمستهلك، وكذلك أمن وسائل الإنتاج، ومن دعامات الأمن الغذائي كذلك حركة التجارة العالمية والاتصال بالأسواق العالمية،

وهناك عدة تعاريف للأمن الغذائي حسب نظرة واضعيها إلى مشكلة الأمن الغذائي ويمكن تلخيص هذه التعاريف كما يلي:

عرفت منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) الأمن الغذائي على أنه " توفر الغذاء لجميع الناس في جميع الأوقات إلى جانب الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاط (الكبيسي عبد الجبار محسن ذياب، 2012، ص82)

تعريف البنك الدولي : عرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير الأمن الغذائي على أنه:" إمكانية حصول كل الناس في كل الأوقات على الغذاء الكافي اللازم لنشاطهم وصحتهم " (بن ناصر عيسى، 2014، ص49)

تعريف الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية :هو: "تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبيا في مجال الغذاء حيث يتمكن البلد أو مجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها من تلبية أكب قدر ممكن من الحاجات الغذائية لمجموعة المواطنين وذلك دون الحاجة لطلب المعونة أو الاستيراد من الخارج"(الأمانة العامة لاتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة العربية، 5 أفريل 1980، ص339)

مما سبق يمكن القول أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يكون باستطاعة جميع الناس، وفي كل الأوقات الحصول على الغذاء الكافي، الآمن، والمغذي لتلبية احتياجاتهم من أجل التمتع بنمط حياة صحي ونشط.

2.2. أبعاد الأمن الغذائي: للأمن الغذائي عدة أبعاد أساسية يمكن ذكرها في الآتي: **(علي مكيد ، فريدة بن عياد، 2017 ، ص02)**

1) **توافر الأغذية FoodAvailability :** يعد التوافر بعدا مهما من أبعاد الأمن الغذائي، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمر ضروري، ولكنه غير كاف، كما أنه شرط لضمان ملاءمة وصول الغذاء، بمعنى غذاء كاف وبنوعية مناسبة للأفراد. وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من

الحبوب، الجذور والدرنات، متوسط إمدادات البروتينات، متوسط الامداد بالبروتينات من المصدر الحيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي

2) **الوصول إلى الغذاء FoodAccess :** يعبر عنه أيضا بالحصول على الغذاء، ويستند هذا البعد على ركيزتين هما الوصول الاقتصادي والوصول المادي، يتحدد الوصول الاقتصادي من خلال كل من الدخل المتاح، أسعار الأغذية، توفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه، في حين يحدد الوصول المادي من خلال توافر البنى الأساسية ونوعيتها بما فيها الطرقات، الموانئ، السكك الحديدية، مرافق تخزين الأغذية، وما إلى ذلك من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق ومداخيل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وغيرها

3) **الاستقرار Stability :** ويعني قدرة الدولة، المجتمع والأفراد على مواجهة الأزمات التي قد تحدث في نظام السلسلة الغذائية؛ سواء كانت ناجمة عل الكوارث الطبيعية، كتغير المناخ والزلازل أو تلك التي تكون من صنع الانسان كالحروب والأزمات الاقتصادية فحتى يتحقق الأمن الغذائي للأفراد أو الأسر فإنه يجب أن تكون لهم القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات دون خطر فقدان الوصول إلى الغذاء، ولذلك فإن مفهوم الاستقرار يشير إلى كل من بعد التوافر وبعد الوصول إلى الغذاء معا

4) **استخدام الأغذية Fooduse :** ويعني الاستخدام المرضي للغذاء من قبل الأفراد والذي لا يتعارض مع الحفاظ على الصحة ويخلو من مشكلات النظافة كالمياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي ومختلف الخدمات الطبية وغيرها بمعنى التمتع بنمط غذائي مناسب يعمل على تلبية كل الحاجيات الفيسيولوجية للأفراد، ويحق حالة من الرفاه الغذائي .

5) **صفة الفاعل Agency :** أفراد أو مجموعات يتمتعون بقدرة التصرف بشكل مستقل لاختيار ما يأكلونه، والأغذية التي ينتجونها، وكيفية إنتاجها، تجهيزها، وتوزيعها، إلى جانب المشاركة في العمليات السياساتية التي تحدد النظم الغذائية. وتتطلب حماية صفة الفاعل نظما اجتماعية وسياسية تنهض بهياكل الحوكمة التي تمكن من تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع .

6) **الاستدامة Sustainability :** ويشمل بعد الاستدامة ممارسات خاصة بالنظم الغذائية التي تساهم في إعادة تجديد النظم الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل مع مراعات ضمان تلبية الاحتياجات الغذائية للأجيال الحالية، والأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الغذائية للأجيال المستقبلية.

3.2. مؤشرات الأمن الغذائي:

لا يتوفر اجماع حول كيفية قياس الأمن الغذائي، إنما تعتمد مقاييس متنوعة تعطي الأولوية لجوانب معينة من الامن الغذائي على مستويات مختلفة ولأهداف متنوعة أما السبب الأساسي لتعدد المقاييس فهو طبيعة الأمن الغذائي المتعددة الخصائص والشاملة لعدة قطاعات: (محمدي نور الهدى، حفصاوي نور الهدى، 2023، ص177)

1) **الناتج المحلي الإجمالي:** تعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي، وتتعدد الطرق المستخدمة في حساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الدخل والانفاق والقيمة المضافة وتعتبر هذه الأخيرة الأكثر استعمالا ويتم استخدامها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة وذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية والمنتجة في دولة ما خلال سنة

2) **مؤشر الاكتفاء الذاتي:** هو عبارة عن قسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك المتاح منه، وتظهر أزمة الغذاء (الفجوة الغذائية) إذا كان حجم الإنتاج الوطني من الغذاء أقل من الاستهلاك، أي هناك عجز في تغطية الحاجات الاستهلاكية ونعبر عنها:

نسبة الفجوة الغذائية = نسبة الاكتفاء الذاتي - 1

3) **مؤشر الأمن الغذائي العالمي** : يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات من حيث التصنيف العالمي للدول، ويتألف هذا المؤشر من مجموعة مؤشرات من 113 دولة وبهذا فهو يقيس نسبة الأمن الغذائي في معظم دول العالم، نشر لأول مرة عام ،2012 وتتولى وحدة المعلومات الاقتصادية(EIU)في مجلة الاقتصاديون البريطانية(**the Economist**) إدارته وتجديده .

يمثل مؤشر الأمن الغذائي العالمي نموذج ديناميكي كمي ونوعي للمقارنة المعيارية، ويأخذ في الاعتبار قضايا القدرة على تحمل تكلفة الغذاء، وتوافره، جودته وسلامته، والاستدامة، ويستند في ذلك إلى الأبعاد الرئيسية التالية: توفر الغذاء، القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، جودة وسلامة الغذاء في كل من البلدان النامية والمتقدمة.

3. واقع الأمن الغذائي في الجزائر:

1.3. تصنيفات الأمن الغذائي الجزائري ضمن المؤشرات العالمية :

صنف مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) الصادر لأول مرة عام 2012 الجزائر في المرتبة الأولى افريقيا من بين 113 دولة شملها التصنيف العاشر الصادر سنة 2021، والذي تصدرته إيرلندا واحتلت فيه دولة قطر صدارة الدول العربية .

الجدول 1 : أداء البلدان بناء على مؤشر GFSI لسنة 2021

الدولة	الرتبة عالميا	الرصيد العام	القدرة على تحمل تكلفة الغذاء	توافر الغذاء	جودة وسلامة الغذاء	الموارد الطبيعية واستدامتها
إيرلندا	01	84	92.9	75.1	94	74.1
قطر	24	73.6	83.8	74.4	83.5	43.4
الجزائر	54	63.9	77.9	58	62	50.7

Source : Economist Impact. (2022, 07 12). Global Food Security Index. Retrieved from the year-on-year trends for the Global Food Security y Index: https://impact.economist.com/

وكانت الجزائر خلال سنة2021 ضمن قائمة البلدان صاحبة أكبر ارتفاع في الرصيد العام بواقع زيادة تقدر ب2,3 نقطة مقارنة بسنة 2020، ولم يتفوق عليها سوى الدول: ماليزيا وكولومبيا وتركيا وأوكرانيا ونيكاراغوا وماينمار وتونس ومدغشقر

وفي السياق نفسه وضمن تصنيف آخر جاءت الجزائر في المرتبة 43 عالميا، والأولى افريقيا دائما ضمن الترتيب الصادر في جويلية من سنة 2022 والذي ضم 171 دولة احتلت الولايات المتحدة الامريكية صدارتها وترأست الإمارات العربية المتحدة ترتيب الدول العربية منها، ويقيس المؤشر المعتمد في التصنيف إمكانية الوصول بالبلد إلى طعام كاف ومغذ يلبي الإحتياجات الغذائية للأفراد لحياة صحية ونشيطة، ومدى تعرض البلاد لتأثيرات تغير المناخ أو المخاطر الاجتماعية أو البيولوجية...كما يقيم المؤشر الموارد المتاحة التي يمكن أن تخفف من تأثير أزمة الغذاء العالمية، كاعتماد البلدان بدافع الضرورة على المصادر الخارجية واستيراد الغذاء كوسيلة لتوفير الغذاء لسكانها

الجدول 2 : ترتيب البلدان بناء على درجات الأمن الغذائي لسنة 2022 .

الدولة	الرتبة عالميا	الرصيد العام	الحصول على الغذاء	مخاطر الأزمات	الامن الغذائي ومرونة الاقتصاد
وم أ	01	7.9	8.76	2.76	7.7
الإمارات المتحدة	26	7.07	7.92	2.65	5.94
الجزائر	43	6.76	6.66	1.69	5.29

Source : Deep Knowledge Analytics. (july 2022, 08 25). Global Food Security. Retrieved from https://www.dka.global/food-security-index-q2-2022

الملاحظ من خلال الجدول أن الجزائر من حيث امكانية الحصول على الغذاء بها حققت رصيدا يعادل 6.66 نقطة جعلها تصنف في مرتبة متأخرة 71عالميا على عكس ترتيبها من حيث امكانية تعرضها للمخاطر التي تهدد أمنها الغذائي أين احتلت المرتبة 13 عالميا متأخرة في ذلك على عديد الدول الكبرى، أما من حيث مرونة اقتصادها فقد جاء ترتيبها في المرتبة 46 عالميا بواقع 5.29 نقطة

2.3. المؤشرات التقليدية لقياس الأمن الغذائي في الجزائر :

من بين المؤشرات التي تسمح لنا بقياس مستوى الأمن الغذائي في الجزائر نجد:

2.3. 1. نسبة صافي الواردات الزراعية والغذائية إلى إجمالي الناتج المحلي:

شهدت الواردات الجزائرية من السلع الزراعية والغذائية استقرارا نسبيا في الفترة الممتدة بين سنتي 2017 و2019، وعند قياسنا لهذه الواردات بالناتج المحلي الإجمالي بإمكاننا الوقوف على القدرة التمويلية لهذه السلع:

الجدول 3 : صافي الواردات والغذائية واجمالي الناتج المحلي .

		2017	2018	2019
الجزائر	الناتج المحلي الإجمالي	167574	204523	171157
	صافي الواردات الزراعية والغذائية	17544.3	17691.9	16608.2
	نسبة صافي الواردات الزراعية والغذائية إلى إجمالي الناتج المحلي	%10.47	%8.65	%9.7
النسبة في الوطن العربي		%8.67	%8.34	%8.11
النسبة في العالم		%3.7	%3.64	%3.55

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

الملاحظ للجدول يرى أن تغطية هذا النوع من الواردات في الجزائر لجزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي وصل لحد 9.7% سنة 2019وهي نسبة مرتفعة قياسا بمثيلتها في الوطن العربي (8.11%)، وبعيدة كل البعد هن النسبة العالمية 3.55 % .

2.2.3. متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي :

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر بما يفوق 95 دولار أمريكي في ظرف سنتين، أي بنسبة زيادة قدرها 19.32 %، ويعود الفضل في ذلك إلى نمو الناتج الزراعي في الجزائر بنسب أعلى من معدلات نمو السكان

الجدول 4 : متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال الفترة 2019/2017

السنوات	2017	2018	2019
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر	492.92	487.55	588.16
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي	286.66	303.85	331.15
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في العالم	424.57	445.00	454.32

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

وبإعداد مقارنة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر خلال سنة 2019، مع نفس المتوسط في الوطن العربي والعالم نجده يقترب من الضعف عن الأول ويتفوق بما يزيد عن 133 دولار أمريكي عن الثاني

3.2.3. مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي :

سجل الناتج الزراعي الإجمالي في الجزائر ارتفاعا سلسا في الفترة الممتدة بين سنتي 2016 و 2019 بمعدل نمو يفوق 29% وهي نسبة معتبرة قد يكون مردها الإصلاحات الحكومية للقطاع والتشجيع على الاستثمار فيه بالموازاة مع ملاءمة الظروف المناخية

الجدول 4 : الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي خلال الفترة 2016/ 2019

السنوات		2016	2017	2018	2019
الجزائر	الناتج المحلي الإجمالي	160090	167574	204523	171157
	الناتج الزراعي الإجمالي	19551	20565	20769	25291
	النسبة	12.21	12.27	10.15	14.78
النسبة في الوطن العربي		5.57	4.68	4.55	5.12
النسبة في العالم		4	4	3.95	4.04

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادابيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

هذا النمو المحسوس للناتج الزراعي في الجزائر رفع من نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتصبح سنة 2019 على مقربة من 15% بعدما كانت في حدود 12.21 % سنة2016 وهي نسبة معتبرة تدل على أهمية القطاع الزراعي ضمن الهيكل الاقتصادي في الجزائر قياسا بنظيراتها في الوطن العربي أو في العالم أين بلغت 5.12% و 4.04 % تواليا

3.3. دراسة تحليلية لواقع الأمن الغذائي في الجزائر

3.3.1. مجموعات غذائية زراعية ذات معدلات اكتفاء منخفضة :

1. معدلات الاكتفاء الذاتي للحبوب

تضم المواد الغذائية الزراعية التي تنخفض فيها معدلات الاكتفاء الذاتي عن 50% وهي: الحبوب، البقوليات، الزيوت والسكر. ويوضح الشكل الآتي المتاح من الاستهلاك ومعدلات الاكتفاء الذاتي من هذه المواد الزراعية في الجزائر منذ 1971 إلى 2018 :

الشكل 1 :الانتاج، الصادرات، الواردات والمتاح للاستهلاك من الحبوب في الجزائر-1971 2018.

الوحدة: ألف طن

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية

كما عرف انتاج الحبوب تذبذبا كبيرا على طول الفترة، وعدم الانتظام من حيث الكمية التي تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض ، و أن كمية الحبوب المنتجة لاتزال غير كافية لتغطية الطلب المحلي مما أدى إلى اللجوء إلى الاستيراد .

كما كانت معدلات الاكتفاء الذاتي جد منخفضة وهي في تدهور مستمر على طول الفترة أي منذ سنة 1971 إلى غاية سنة 2018 وهو ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول 5 : معدلات الاكتفاء الذاتي للقمح والحبوب في الجزائر .

	1971	1981	1991	2001	2011	2012
الحبوب	70	36	45	29	32	34
القمح	65	42	45	31	30	35
	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الحبوب	40	22	22	21	21	27
القمح	41	25	24	23	23	36

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

وبالتالي فإن النمط الاستهلاكي السائد لدى المستهلك الجزائري منح الأفضلية للحبوب خاصة القمح ومع زيادة معدل النمو الديموغرافي أدى إلى زيادة في الطلب المحلي على الحبوب الذي لم يقابله زيادة بنفس الوتيرة في الإنتاج المحلي مما أدى إلى ارتفاع واردات الحبوب لمواجهة الطلب المحلي، وبالتالي فإن أكثر من النصف من احتياجات المحلية للحبوب يتم تأمينها من خلال الاستيراد والذي تدفع فاتورته بالعملة الصعبة مصدرها ريع المحروقات، وهذا ما يشكل عبء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة وأن أسعار الحبوب في الأسواق العالمية غير مستقرة وتشهد ارتفاع مستمر وفي المقابل فان أسعار المحروقات تشهد انخفاض في السنوات الأخيرة مما شكل عبء ثقيل على الاقتصاد الوطني

2. معدلات الاكتفاء الذاتي للبقوليات والزيت والسكر

يوضح الشكل الموالي، معدلات الاكتفاء المحققة خلال الفترة 1981-2018 من البقوليات والزيت والسكر:

الشكل 2 : معدلات الاكتفاء الذاتي للبقوليات، الزيوت والسكر في الجزائر 1981-2018 .

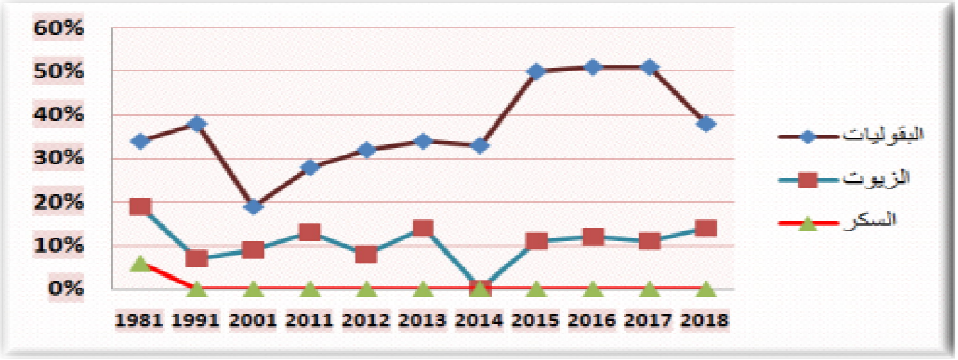

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات الاكتفاء الخاصة بالبقوليات منخفضة حيث شهدت تذبذبا على طول الفترة حيث يتضح من بيانات الشكل انها تراوحت بين أدنى قيمة 19 % سنة 2001 وأعلى قيمة 51 % سنة 2016 و.2017 وهي معدلات جد منخفضة.

أيضا فيما يخص الزيوت فان الجزائر شهدت عجزا يكاد يكون كليا حيث لم تتجاوز معدلات الاكتفاء الذاتي 14 % على طول الفترة باستثناء سنة 1981 التي بلغ فيها معدل الاكتفاء الذاتي 19 .% في حين تعاني الجزائر من عجز كلي في تلبية الطلب المحلي على السكر حيث أنها تعتمد على الاستيراد كليا لتوفير مادة السكر حيث يوضح الشكل أن معدل الاكتفاء الذاتي 0 % على طول الفترة على الرغم من طول فترة الدراسة .

3. 3. 2. مجموعات غذائية زراعية ذات معدلات اكتفاء متوسطة :

تضم هذه المجموعة المواد الغذائية الزراعية التي يكون فيها معدل الاكتفاء الذاتي بين 50 و95 % وتتمثل أهمها في اللحوم الحمراء، ويوضح الشكل التالي المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء والذي تم حسابه من خلال مجموع الإنتاج المحلي والواردات مطروح منها الصادرات وهو يعبر عن الطلب المحلي من المنتج، ومعدلات الاكتفاء الذاتي:

الشكل 3 : المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء في الجزائر.2018-1981

الوحدة: ألف طن

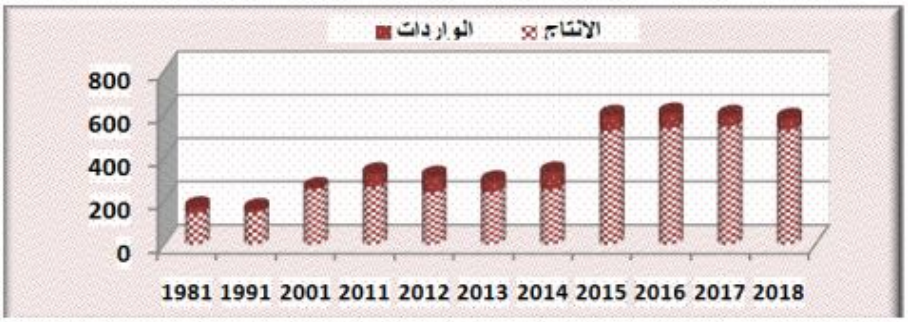

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

يتضح جليا من بيانات الشكل أعلاه أن استهلاك اللحوم الحمراء ارتفع في الجزائر من 172ألف طن سنة 1981 إلى 581 ألف طن سنة 2018 وقد يعود هذا إلى زيادة في عدد السكان من جهة وإلى التحسن النسبي في المستوى المعيشي والارتفاع الطفيف في مستوى دخل الأسرة من جهة أخرى، مما أدى إلى زيادة في القدرة الشرائية، حيث يعتبر استهلاك اللحوم مؤشر للتنمية، وعلى الرغم من ارتفاع استهلاك اللحوم الحمراء الا أن الجزائر لتزال ضمن الدول الأقل استهلاكا للحوم في المغرب العربي، وقد يعود هذا إلى انخفاض الإنتاج واعتماده بدرجة أولى على الواردات الأجنبية للحصول على الماشية المنتجة للحوم وهذا أدى إلى ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء.

3.3. مواد غذائية زراعية ذات معدلات اكتفاء مرتفعة

1.3.3. معدل الاكتفاء الذاتي من البطاطا والخضروالفواكه

تضم هذه المجموعة المواد الغذائية الزراعية التي يكون فيها معدل الاكتفاء الذاتي أعلى من 95 % والتي تتمثل في الخضروات بما فيها البطاطا، الفواكه، اللحوم البيضاء والبيض، ويوضح الشكل الموالي معدلات المتاح للاستهلاك من الخضروات، البطاطا والفواكه في الجزائر منذ 1971 إلى 2018:

شكل 4 : معدلات المتاح للاستهلاك من الخضروات البطاطا والفواكه في الجزائر للفترة 1971-2018.

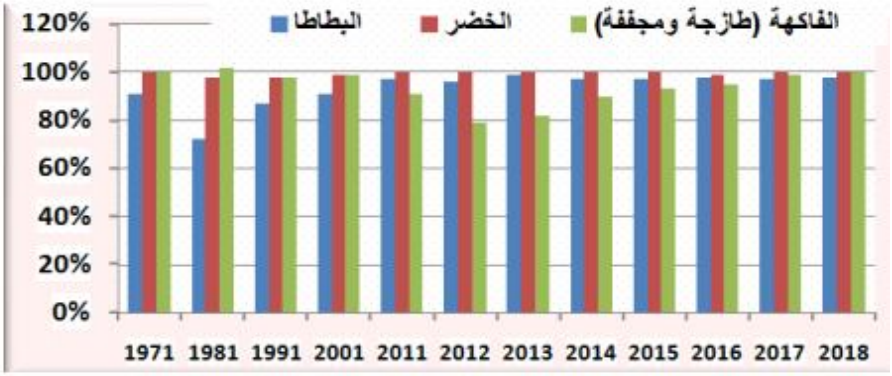

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

تطورت معدلات الاكتفاء الذاتي للبطاطا بشكل ملحوظ حيث تراوحت خلال العشر سنوات الأخيرة من فترة الدراسة بين 97 % و99 % وبالتالي فحجم الفجوة في منتج البطاطا يتراوح بين 1 و3 % فقط، كنتيجة للمجهودات المبذولة من طرف الدولة، وبالنسبة لإجمالي الخضر يوضح الجدول أن الجزائر تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي حيث أن معدل الاكتفاء استقر عند 100 % منذ سنة 2011 إلى غاية ،2018 كما يتضح جليا من بيانات الجدول أن الفجوة الغذائية للفواكه بالجزائر تقلصت تدريجيا إلى أن انعدمت وتحقق الأمن الغذائي حيث تمكنت الجزائر من تحقيق معدل اكتفاء ذاتي بلغ 100 % سنة 2018

2.3.3. معدل الاكتفاء الذاتي من الحليب واللحوم البيضاء

يعتمد انتاج الحليب في الجزائر على عدد الابقار الحلوب والتي تعتمد على مدى توفر الظروف المناسبة كتوفر الأعلاف بالجودة والكميات الكافية بالإضافة إلى توفر الأراضي الرعوية والرعاية الصحية المناسبة، و الجزائر تعاني من نقص في الأبقار المنتجة للحليب وعجز في العلف الذي نتج عنه انخفاض إنتاجية الأبقار، وبالتالي عدم القدرة على تلبية الطلب المحلي على الحليب، هذا ما دفع إلى استيراد مسحوق الحليب الذي يستخدم في انتاج الحليب، و الواردات لا تحتوي على بودر ة الحليب المستوردة وانما تشير إلى الحليب الطازج وهذا ما يفسر ارتفاع في معدلات الاكتفاء الذاتي، لكن في الحقيقة فان الحليب المنتج في الجزائر يعتمد بالدرجة الأولى على بودرة الحليب المستوردة.

الشكل 4 :الانتاج، الصادرات، الواردات والمتاح من الاستهلاك للحليب في الجزائر-1981- 2018.

الوحدة: ألف طن

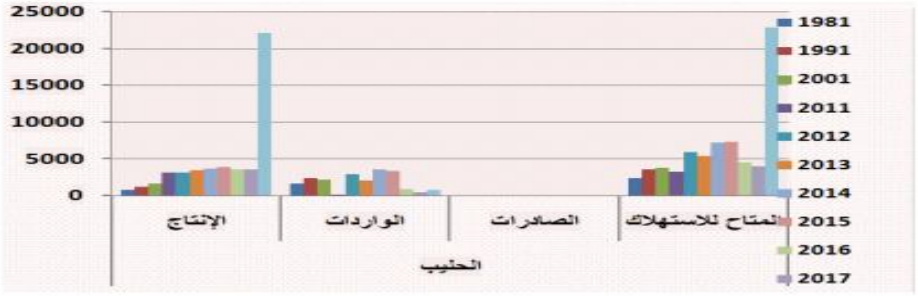

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

الشكل 5 : معدلات الاكتفاء الذاتي للبيض، اللحوم البيضاء والحليب في الجزائر-1981 2018 .

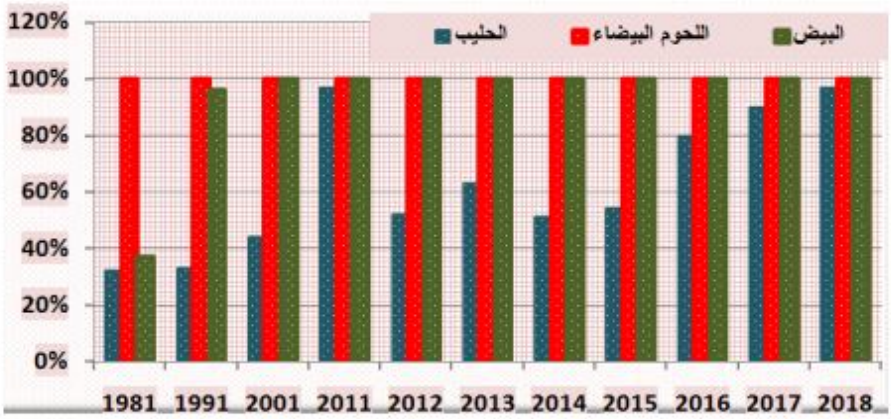

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن معدلات الاكتفاء الذاتي للحليب في تحسن وتطور ملحوظ حيث انتقلت من 32 %سنة 1981 إلى 97 % سنة 2011 ثم انخفضت مرة أخرى إلى 52 % سنة 2012، وهكذا كان معدل الاكتفاء الذاتي للحليب متذبذب حيث يرتفع تارة وينخفض أخرى إلى أن بلغ % 90سنة 2017 و97 % سنة 2018، حققت الجزائر الاكتفاء النسبي بالنسبة لمادة اللحوم البيضاء والبيض منذ عدة عقود حيث يتضح جليا من بيانات الشكل أن معدلات الاكتفاء الذاتي لم تنخفض عن 100 % منذ سنة 2001بالنسبة للمادتين معا.

4. السياسات والبرامج المتبعة من قبل الجزائر بهدف تطوير القطاع الزراعي

قامت الجزائر بتسطير العديد من السياسات والبرامج لتطوير القطاع الزراعي عبر مختلف الفترات التي مرت بها الحكومة الوطنية المتعاقبة، وسنقوم فيما يلي باستعراض أهم السياسات والبرامج التي قامت بها الجزائر منذ سنة 2000 حتى نقف على عمق الهوة بين الواقع وما كان مأمولا من وراء هذه السياسات

4. 1. الاستراتيجيات والسياسات الفلاحية المعتمدة في الجزائر

تتمثل أهم هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

4. 1.1. خطط واستراتيجيات التنمية الزراعية والريفية 2000-2004 :

سعت الجزائر عن طريق الخطة الوطنية للتنمية الزراعية لعام 2000 والخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية لعام 2002 إلى تحسين أوضاع المزارعين وغيرهم ممن يعيشون في المناطق الريفية، وذلك بالاستثمار في البنية الأساسية من قبيل الكهرباء والري والإمداد بمياه الشرب

وبهدف التصدي لتحدي التصحر أطلقت الجزائر عام 2003 خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر الموجهة لتطوير الإجراءات الوقائية للأراضي، وتعزيز القدرات المناخية والجوية والمائية الوطنية ووسائل إطلاق إنذارات مبكرة بالجفاف، ورافق هذه الخطة المخطط الوطني لإعادة التشجير بصفته جانبا هاما من سياسة حماية الموارد، ومن ثمة بصفته عاملا مساعدا على تطبيق بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية، وفي سنة 2004 اطلقت الحكومة الجزائرية استراتيجية جديدة للتنمية الريفية المستدامة تقوم على اللامركزية، وكان الهدف من الاستراتيجية هو الحد من الواردات وتحسين الأمن الغذائي بواسطة دعم وتنويع الإنتاج الزراعي وتشجيع الاستغلال المستدام لإمكانات الجزائر الكبيرة من حيث صيد الأسماك، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مبادرات تجهيز الأغذية وتسويقها، ونقل المعرفة التقنية، وفي عام 2005 بدأت الجزائر في اتباع نهج تشاركي على مستوى الريف لتحسين إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة ولتحسين أغذية الأسرة المعيشية وذلك عن طريق برنامجها الخاص للأمن الغذائي، تم صياغة هذا البرنامج في أكتوبر 2004، وأصبح موضع التطبيق في جانفي 2005. (عمراني نادية، 2012 ، ص117)

4. 2.1. الاستراتيجية الزراعية الوطنية 2005-2015 :

تهدف هذه الاستراتيجية إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة من خلال تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، أعدت هذه الاستراتيجية في جانفي من سنة 2006 وانبثق عنها اطلاق سلسلة من البرامج لإحياء الاقتصاد الزراعي منها سياسة التجديد الريفي والتي تهدف إلى :(عمراني نادية، مرجع سابق ، ص118)

- ✓ المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية ؛
- ✓ تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛
- ✓ تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ماتزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي ضمن إطار تهيئة الإقليم والفضاء الريفي ؛
- ✓ المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية ورد الاعتبار للتراث الثقافي .

وقد كان الطموح الأساسي لسياسة التجديد الريفي هو المساهمة في تدعيم التماسك الاجتماعي والتنمية المتوازنة للأقاليم، مع الأخذ في الحسبان خصوصياتها ومؤهلاتها ومعوقاتها، والمساهمة في تجسيد أهداف الألفية للتنمية التي التزمت بها الجزائر .

4. 3.1. إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة:

إن مشكلة العجز الغذائي في الجزائر لا يمكن أن تحل بالاعتماد على الاستيراد الذي أصبح يهدد السيادة الوطنية، وإنما بالاعتماد على الذات، ولا يكون ذلك إلا بوضع وتنفيذ استراتيجية محكمة. فأي استراتيجية تنموية للتخلص من مشكلة العجز الغذائي لابد وأن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها، وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي، وإيجاد حل جذري ودائم لها، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال العناصر التالية:(بن نورين زين الدين، ودان بوعبد الله، 2021 ، ص213)

- ✓ زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك ؛
- ✓ تحسين أداء و فعالية القطاع الزراعي والرفع من الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة والاهتمام المتزايد بالإبداع وبالابتكار في الميدان الزراعي ، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للمنتوجات الزراعية بصفة خاصة وللزراعة الجزائرية على

العموم بهدف تمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تستنزف العملة الصعبة وتنهك الميزان التجاري ؛

- ✓ تعد التنمية الزراعية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، وتحقيق هذا يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي ، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل الزراعي وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية .

عند تحليل استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة وما تتضمنه من سياسات وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي المستدام تتضح الركائز الأساسية التي تبنى عليها هذه الاستراتيجية وهي كالآتي:

- ✓ شمولية وتكامل برامج الأمن الغذائي ؛
- ✓ التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية والأمن الغذائي ؛
- ✓ دعم الإنتاج الزراعي والغذائي من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية الغذائية و مستلزمات الإنتاج ؛
- ✓ توفير التمويل اللازم والكافي بشروط وظروف ميسرة ؛
- ✓ تنمية الموارد البشرية من خلال إنشاء مراكز للبحوث، وكذا مراكز للإعداد وللتدريب والإرشاد الزراعي.

4. 1.4. استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي 2009- 2014 :

شرعت الجزائر في تنفيذ استراتيجية التجديد الفلاحي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بداية من سنة 2009، وتتمثل دعائم استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي في:

- ✓ التجديد الفلاحي من خلال اطلاق برامج التكثيف، العصرنة واندماج الميادين واسعة الاستهلاك، والتطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك، وضمان حماية المداخيل الفلاحية، وخلق مناخ جذاب وآمن عن طريق العصرنة والدعم المالي والضمان الفلاحي؛
- ✓ التجديد الريفي من خلال دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، وتحديد المناطق وشروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين، والمتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها وتشمل: حماية الأحواض المائية تسيير وحماية الإرث الغابي، محاربة التصحر، حماية

التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين قيمة الأراضي والتدخل المدمج والمتعدد القطاعات على المستوى القاعدي

4. 2. البرامج الفلاحية في الجزائر :

واعتمدت الجزائر جملة من المخططات التنموية أهمها: (قويسي مبروك، بن موسى كمال ، سبتمبر 2022 ، ص437)

4. 2. 1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لسنة 2000 :

كانت أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تسعى في جوهرها إلى تحسين مردودية وانتاجية القطاع الزراعي، حيث قامت الجزائر بتسطير عدة ميكانيزمات تمحورت في برامج تنموية على شكل دعم وتطوير للإنتاج الزراعي، أبرزها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث أصدرت وزارة الفلاحة في جويلية عام 2000 قرارا يحدد شروط الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكذا كيفية تقديم الإعانات

4. 2. 2. البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 :

يهدف البرنامج إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، بالإضافة إلى تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الزراعية وتوسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية وترقية التشغيل ورفع مداخيل المزارعين

4. 2. 3. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 :

يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الأول، ويهدف إلى ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما المنتجات المحلية والفلاحية الحيوية، بالإضافة إلى استحداث مناصب شغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذلك الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية، فضلا عن تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها.

4. 2. 4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014 :

يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الثاني وهو عبارة عن محاولة للوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، ففي المدى المتوسط تبحث في المتغيرات والأثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي، وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية

4. 2. 5. المخطط الخماسي 2015-2019 :

خصص له الحكومة 300 مليار دينار سنويا لتطوير ودعم وسائل القطف والغرس والري من أجل عصرنة المستثمرات الزراعية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي، وتعتزم الجزائر من خلال هذا المخطط الوصول إلى مليوني هكتار من الأراضي المسقية كما تعتزم إنتاج 200 ألف طن من الأسماك في المزارع مع مطلع عام 2019

4. 2. 6. البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية PNDRA :

إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل عالم الريف من خلال الأخذ في الحسبان إصلاحات التوازنات البيئية، وكذا تحسين شروط الحياة لسكان الريف عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDRA، بالإضافة إلى ذلك فإن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRA قد تطورت برسم حدود تنمية ريفية مدمجة ومتوازنة ومستدامة لمختلف المناطق الريفية، حيث تجمع بين مبدأ تكافؤ الفرص ومكافحة الفقر والتهميش

إن اسهامات البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الفلاحية بالنسبة للطبقات الكادحة لعالم الريف هي جد ثمينة تتمثل في تحسين ظروف العمل وخلق موارد جديدة وتأطير المنشآت والخدمات لصالح سكان المناطق المعزولة خاصة، وكنتيجة أولية تبين أن ما يقارب 3121 مشروع قد تمت الموافقة عليه خلال 2003-2005 وكذا 2010-2016 لفائدة سكان المناطق الريفية مستهدفة حلق 169000 منصب عمل

5. سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر :

من السبل الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي نجد: (قويسي مبروك ، بن موسى كمال ، سبتمبر 2022 ، ص447)

- ✓ **تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي:** حتى تحقق الزراعة الحديثة إنتاجية عالية تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، غير أن الملاحظ هو أن حصة القطاع الزراعي في الجزائر من إجمالي الاستثمارات ضئيلة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى، مع عجز البنوك في لعب دورها في هذا المجال، لذا لابد من سياسة لتشجيع الاستثمارات لا سيما عن طريق منح القروض للمزارعين مع مراعاة نسبة الفائدة، وهذا في إطار خطة شاملة لسياسة القروض ؛
- ✓ **تنمية الإنتاج الغذائي:** عن طريق اعتماد الإصلاح الفلاحي والذي يعني الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج وتحسين ظروفه وإجراءات للحصول على المساواة في توزيع الدخول وكفاءة

أعلى في تخصيص واستعمال الموارد الزراعية النادرة عن طريق تحويلها للذين يتقنون استعمالها ؛

- ✓ **تنمية البنية الأساسية التسويقية:** إن تسويق المنتجات الزراعية يلعب دورا كبيرا في ديناميكية القطاع الزراعي وتشجيع الفلاحين وحثهم على تحسين انتاجهم، ويتطلب ذلك وضع سياسة لزيادة الكفاءة التسويقية والتي تتمثل في خدمات: الفرز والتبريد والترويج والتعبئة والنقل والتخزين وتقليل عدد الخلقات التسويقية مما يساعد على ربط المنتج مباشرة بالمستهلك ؛
- ✓ **ترشيد الاستهلاك الغذائي:** عن طريق تعديل أنماط استهلاك الغذاء بإيجاد البدائل الغذائية وتكثيف برامج التوعية في الأنماط السلوكية للأفراد وتوعيتهم بسلامة الغذاء .

وفي هذا السياق ومن أجل النهوض بالأمن الغذائي في الجزائر والقضاء على الفقر والجوع، بنبغي على الحكومة الجزائرية اتباع مجموعة من الحلول في إطار مقاربات الأمن الغذائي والتنمية المستدامة من أهمها: (شوقي حفياني ، عبد الكريم كيبش ، ديسمبر2021 ، ص212)

- ✓ تبني سياسات واستراتيجيات زراعية وطنية فعالة قادرة على القضاء على الجوع والفقر وسوء التغذية وتحسن من المستوى المعيشي للمواطن الجزائري ؛
- ✓ زيادة عدد العاملين الجزائريين في القطاع الفلاحي بهدف امتصاص البطالة السائدة في المناطق الريفية والنائية وذلك من خلال خلق المزيد من المشاريع الاستثمارية الفلاحية ؛
- ✓ تقديم الدعم المادي أو المعنوي للمشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الفلاحي ؛
- ✓ تطوير البنية التحتية الزراعية كالطرق والأسواق والمخازن وغيرها وذلك بهدف عصرنة القطاع لتسهيل العملية الإنتاجية والتسويقية والتخزينية وتوفير أكبر قدر من الوقت ؛
- ✓ إدراج البعد الإيكولوجي في العملية الإنتاجية وذلك من خلال حماية الموارد الطبيعية الموجودة في الجزائر والحفاظ عليها وترشيد استغلالها، بما يضمن الحفاظ على بيئة مستدامة تحفظ حقوق الأجيال الحالية والمقبلة في الاستفادة من خيرات الطبيعة .

6. نتائج الدراسة :

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، يمكن إبرازها في الآتي:

- ✓ زيادة الاستهلاك المحلي من المنتجات الزراعية وعدم قدرة الانتاج الزراعي على مواجهة هذه الزيادة، أدى إلى اللجوء إلى الواردات لتغطية الطلب المحلي وهذا ما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية خاصة بالنسبة للسلع الأساسية وذات الاستهلاك الواسع في الجزائر حسب النمط

الغذائي السائد كالقمح والذي لم تتجاوز معدلات الاكتفاء الذاتي الخاصة به 45% ، نفس الأمر بالنسبة للبقوليات ؛

- ✓ تعاني الجزائر من عجز تقريبا كلي في انتاج كل من الزيت والسكر. ويتم اللجوء للخارج باستمرار لسد هذه الفجوة الغذائية ؛
- ✓ شهدت الجزائر من خلال مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2022 تحسنا بمقدار 8,4 فبلغ 58,9 بتقدير متوسط وبالتالي لزال دون المستوى المطلوب ؛
- ✓ على الرغم من اهتمام الجزائر بمجال الأمن الغذائي من خلال اعتماد سياسة اقتصادية تعطي أولوية النهوض بكافة القطاعات ذات العالقة بالأمن الغذائي، إلا أن مستوى تحقيق الأمن الغذائي لازال غير كافي (دون المستوى) نظرا لجمود هذه القطاعات المذكورة وعدم مواكبتها للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي.

7. توصيات ومقترحات الدراسة :

من بين جملة التوصيات التي يمكن اقتراحها نذكر:

- ✓ تدعيم الإجراءات التنظيمية والاستثمارية لتطوير الإنتاج المحلي في الجزائر خاصة في مجال الحبوب وذلك من أجل التقليل من حدة التبعية الخارجية، خاصة وأن الحبوب وخاصة القمح الذي يعتبر الغذاء الرئيسي للفرد الجزائري، على اعتبار أن القمح يعتبر كسلاح في أيدي الدول المتقدمة تستعمله كوسيلة ضغط على الدول النامية ؛
- ✓ العمل على إرساء قواعد تعمل على ترشيد النفقات العمومية خاصة في ظل انهيار أسعار النفط وما لها من آثار سلبية على وضعية الاقتصاد الجزائري، خاصة وأن الجزائر بلد يعتمد على إيرادات الصادرات المتأتية من البترول كمورد أساسي لتمويل برامج التنمية، بدلا من اللجوء إلى التقشف لما له من آثار اجتماعية وسياسية خطيرة ؛
- ✓ اعتماد إجراءات مالية، نقدية وتجارية تهدف إلى تثمين العمل الفلاحي كما تساهم في تحفيز اليد العاملة المؤهلة وإعادة توجيه اهتمامها إلى قطاعي الفلاحة والري باعتبارهما قطاعان لهما أهمية استراتيجية ؛
- ✓ العمل على نشر الوعي بضرورة إرساء ثقافة القيام بالأعمال الفلاحية للمواطنين، وذلك من خلال تحفيز الفلاحين وتشجيعهم بمختلف الوسائل المتاحة لزيادة الإنتاج الفلاحي من أجل ضمان تحسين مستمر في وضعية الأمن الغذائي والرقي به إلى مصاف الدول المتقدمة ؛

- ✓ إن تحقيق الأمن الغذائي أمر غير مستحيل وفقا لما هو متاح من إمكانيات بشرية ومادية وبشرية وجغرافية، إذا ما تضافرت الجهود في إطار من التكامل والتعاون والتنسيق بين القطاعات المختلفة في وضع وتطبيق السياسات الزراعية ؛
- ✓ الاستفادة من تجارب بعض الدول التي نجحت في بعض الزراعات خدمة للأمن الغذائي في فترة وجيزة مثل كينيا، في ميدان انتاج الحليب ومالي في إنتاج الأرز والهند في تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الحبوب .

8. قائمة المراجع :

- موسى ، علي ، (2006) التعاون الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي ، ملتقى الجامعات الإفريقية - التعاون والتداخل ، ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية ، القاهرة .
- الكبيسي عبد الجبار ، محسن ذياب ، (2012) ، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية، دار آمنة للنشر والتوزيع ، عمان .
- بن ناصر ، عيسى، (2014) ، مشكلة الغذاء في الجزائر وسياسات عالجها "دراسة تحليلية"، دكتوراه ، جامعة قسنطينة ، الجزائر .
- الأمانة العامة لاتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة العربية، (5 أفريل 1980) ، الأمن الغذائي العربي، مؤتمر اتحاد الغرف العربية .
- علي مكيد ، فريدة بن عياد ، (2017) ، وضعية الامن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة 2002-2013 ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد17 .
- محمدي نور الهدى ، حفصاوي نور الهدى ، (2023) ، دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر ، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة .
- عمراني نادية ، (2012) ، سياسات الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد 3.
- بن نورين زين الدين ، ودان بوعبد الله ، (2021) ، الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر، المجلد10، العدد 02.
- قويسي مبروك، بن موسى كمال، (سبتمبر 2022) ، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 7، العدد2 .
- شوقي حفياني ، عبد الكريم كيبش ، (ديسمبر2021) ، الأمن الغذائي العالمي ما بعد جائحة كوفيد 19 ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، العدد 58، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1984:2018) ، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية**، المجلدات رقم: ؛ 4؛ 13؛ 22؛ 32؛33؛34؛ 35؛ 36؛ 37؛ 38 ،جامعة الدول العربية، الخرطوم .

- Economist Impact. (2022, 07 12). Global Food Security Index. Retrieved from the year-on-year trends for the Global Food Security y Index: https://impact.economist.com/.
- Deep Knowledge Analytics. (july 2022, 08 25). Global Food Security. Retrieved from https://www.dka.global/food-security-index-q2-2022,